الأمم المتحدة

A/C.4/65/SR.18

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والستون

Distr.: General
17 January 2011
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

محضر موجز للجلسة الثامنة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شيبازيوا ..... (زمبابوي)

ثم: السيد فليسيوك (نائب الرئيس) ..... (بولندا)

ثم: السيد شيبازيوا (الرئيس) ..... (زمبابوي)

المحتويات

البند ٤٩ من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في **غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر** إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

10-60689X (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٤٩ من جدول الأعمال: آثار الإشعاع الذري (A/65/46 و Add.1)

١ - **السيد جنتنر** (كندا): تكلّم بصفته رئيس اللجنة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري، وأوضح بيانه بعرض شرائح بالحاسوب، وقدّم تقرير اللجنة العلمية عن دورتها السابعة والخمسين (A/65/46 و Add.1). وقال إن الفصل الثالث من الوثيقة A/65/46 يتضمّن تقريراً علمياً يلخّص آثار الإشعاع المنخفض الجرعات على الصحة، وهو موضوع ذو اهتمام كبير وأيضاً يتضمّن قدراً كبيراً من عدم اليقين العلمي. وأضاف إن انتقال المرض الوراثي من جيل إلى الجيل التالي يحدث في عامة السكان في ٥ إلى ١٠ في المائة من المواليد الأحياء كقاعدة عامة. وأوضح أن خطورة الأمراض المتعددة العوامل المزمنة القابلة للوراثة - مثل الأمراض القلبية أو مرض السكري في الجيل التالي بسبب تعرّض جيل الوالدين للإشعاع المنخفض الجرعة - والتي ترد تقديراتها في الجدول ٢ من التقرير - تبدو في نطاق الحدود العادية ومنخفضة تماماً عند مقارنتها بخطر أمراض السرطان المستحثة بالإشعاع.

٢ - ومضى قائلاً إن خطر الوفيات بمرض السرطان نتيجة التعرّض للإشعاع المنخفض الجرعات - مثل تلك التي يتعرّض لها الإنسان على مدى العمر - يمكن تقديرها بأنها جيدة (الجدول ١). واستدرك قائلاً إنه عند التعرّض لجرعة منخفضة أكثر وهو ما يميّز معظم ما يتعرّض له الإنسان من الإشعاع، يوجد قدر هام من عدم اليقين بالنسبة للخطورة وليس بهذا القدر في طريقة توفُّر البيانات. وتشير دراسات معنية بالذين بقوا في اليابان على قيد الحياة بعد التعرّض لجرعات كبيرة نتيجة القنابل الذرية في سنة ١٩٤٥ (الشكلان ١ و٢) إلى عدم ظهور أية معدلات مرتفعة في حالات الوفاة بسبب السرطان - وحوالي ١ من ٢٠ من مجموع الحالات التي لاحظها الذين أعدّوا الدراسة؛ بيد أنه من الصعب الاستقراء من تجربتهم غير النمطية إلى ما يتصل بعامة الناس. وبالكاد ظهرت معدلات مرتفعة في حالات الوفيات بسبب السرطان في دراسة مختلفة أجرتها في سنة ١٩٩٥ الوكالة الدولية لبحوث السرطان لتعرّض عمال في الصناعات الذرية في المملكة المتحدة لإشعاع منخفض الجرعات، في المملكة المتحدة وفي الولايات المتحدة وكندا، وقامت الوكالة المذكورة بتوسيع النطاق في سنة ٢٠٠٥ لتشمل العمال في ١٥ بلداً. وفي البداية ظهرت الخطورة بأنها أعلى بين العمال الكنديين مما هي بين الذين نجو بعد إلقاء القنابل الذرية، بيد أنه عندما فُسّرت البيانات الكندية بشكل أدق، بدت هذه الدراسات تُظهِر وجود عدد لا يذكر مما لوحظ بشأن حالات السرطان المتوقعة بسبب التعرض للإشعاع المنخفض الجرعات.

٣ - وأوضح أن اللجنة العلمية أصدرت، على أساس جميع هذه الاعتبارات، تقريرها العلمي لعرضه على الجمعية العامة.

٤ - وأضاف أن اللجنة العلمية نظرت في أربعة مجالات أخرى في دورتها الأخيرة. وكان أحد هذه المجالات هو تقييم مستويات الإشعاع الصادرة من إنتاج الطاقة الكهربائية، وهو موضوع مناسب التوقيت بسبب الاهتمام بتطوير توليد الكهرباء الجديدة بوسائل نووية. وكانت الوثائق هناك أقل تطوّراً مما كان مأمولاً فيه، وهي تقدِّر أن الدراسة سوف تستغرق سنتين إلى ثلاث سنوات. وقد أمضت وقتاً تناقش فيه الحدود التي سوف تضعها من أجل تقييمها، من حيث المكان والزمان. وقد وافقت على أن حصر التقييم على نطاق الإشعاع سوف يستبعد النظر في مخاطر أخرى خاصة بإنتاج الطاقة، مثل تلك المخاطر المتأتية من الهيدروكربونات

الصادرة من احتراق الوقود الأحفوري وقررت اللجنة دراسة جميع التكنولوجيات القائمة الخاصة بالطاقة النووية، القديمة والأحدث على حدٍ سواء.

٥ - وأضاف قائلاً إن مجالاً آخر جرت دراسته هو عدم التيقّن في تقييم أخطار الإشعاع. وسوف يكون التقرير النهائي تقريراً تقنياً يتعلق بالخبراء الاختصاصيين في علم الأوبئة، ربما مع وجود موجز من أجل غير الخبراء. وتتصل معظم البيانات المتوافرة بأوجه عدم اليقين في تقديرات أخطار الإشعاع فيما يتعلق بالسرطان. ولا يمكن إدراج أمراض، غير السرطان، مثل أمراض القلب، بسبب عدم كفاية البيانات.

٦ - وثمة موضوع آخر يتصل بذلك اتصالاً وثيقاً جرت دراسته وهو إمكانية إسناد الآثار الصحية اللاحقة للتعرّض للإشعاع. وكان الدافع وراء الدراسة هو الخلافات الواسعة في الآراء العامة وآراء الخبراء بشأن عدد من حالات الوفيات المتوقّعة نتيجة لحادثة تشيرنوبيل، حتى لو كان منبر تشيرنوبيل، الذي أنشئ في سنة ٢٠٠٥ مع سبع وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة وثلاث جمهوريات معنيّة، قد توصّل إلى استنتاج بأن تقرير اللجنة العلمية الصادر سنة ٢٠٠٠ بشأن الآثار الصحية لحادثة تشيرنوبيل على الصحة كان دقيقاً. ومع ذلك، لا يزال هناك قدر ضخم من عدم التيقن، كما هو الحال في مسألة الإشعاع المنخفض الجرعات. وكان يتعيّن على وثيقة اللجنة العلمية أن تنظِّم حدود إمكانية عزو الشيء إلى مصدره، في ضوء الطابع المعقّد للسرطان نفسه باعتباره مرضاً وأسبابه الممكنة الكثيرة، وحقيقة أن النتائج المتعلقة بجماعة من السكان تختلف عن تلك المتعلقة بفرد من الأفراد، والتمييز بين المخاطر المرتقبة للآثار الصحية والآثار الصحية الرجعية الناجمة من حالات التعرّض التي حدثت. وقال إن صُلب المسألة هو ما إذا ما كانت جرعة متناهية الصغر للإشعاع على أعداد كبيرة من الناس تعامَل بنفس الطريقة مثل جرعة كلية على عدد صغير من الناس. وحالياً، يقوم خبير استشاري جديد بإعادة النظر في الوثائق المتعلقة باللجنة العلمية وبمحاولة التوضيح والاعتماد على أعمال الخبراء الاستشاريين السابقين.

٧ - واستطرد قائلاً إن اللجنة العلمية كانت مشاركة أيضاً في تحديث المنهجية المتعلقة بتقييم حالات التعرّض للإشعاع بسبب الشحنات المتولّدة من المنشآت النووية، والتي لا تمثّل سوى جزءاً بسيطاً من التعرّض للإشعاع في أنحاء العالم، بيد أنها أحدثت اهتماماً عاماً ضخماً. وقد قررت اللجنة أن تقصر حساباتها المفصّلة من أجل التقديرات، استناداً إلى المستويات الحالية الخاصة بتوليد الطاقة، إلى حوالي ١٠٠ سنة ليتسنى ضبط الدراسة. خاضعة لإدارتها لكي يتسنى تدبير وضبط هذه الدراسة.

٨ - ومضى قائلاً إنه كان قيد الدراسة أيضاً ما يمكن اعتباره في النهاية وثيقة عمل داخلية بشأن تحسين عملية جمع البيانات وتحليلها ونشرها على مستويات ومصادر الإشعاع وتأثيراتها والأخطار، وهو ميدان معقّد بسبب عدم توافر المعلومات المطلوبة في مختلف البلدان، وحقيقة أن كثيراً من الوكالات الأخرى إنما تقدِّم نفس الطلبات ولغياب وسيلة متفق عليها فيما يتعلق بإعداد البيانات. ونتيجة لذلك، لا تُعَدّ البيانات الحالية تمثيلاً كافياً للسكان على مستوى العالم. وفي حالة التعرّض للإشعاع الطبي، ليست هناك معلومات على الإطلاق بشأن جزء ضخم من السكان في العالم، حتى لو كان التعرّض الطبي قد تزايد ستة أضعاف خلال الـ ٢٥ سنة الماضية وحوالي ٢٠٠ مرة أكثر من جميع المصادر الأخرى من صنع الإنسان للتعرّض للإشعاع مجتمعة. وفي حالة التعرّض المهني، هناك حوالي خمس البلدان قدّم معلومات بيد أن نسبة ١٠ في المائة فقط من مجموع العاملين هم الذين وردت بشأنهم معلومات. وفي حال التعرّض للمصادر الطبيعية للإشعاع، لا تُغطَّى البيانات سوى نسبة

٤٠ في المائة من السكان في العالم. ويتمثّل الحل فيما يلي: التعاون مع الشبكات والوكالات الأخرى للحصول على بيانات متخصصة؛ واستخدام الاستبيانات الإلكترونية؛ والاعتماد على أفرقة الخبراء لتصنيف المعلومات المكتسبة.

٩ - وأضاف قائلاً إن اللجنة العلمية أعربت في تقريرها (الفقرة ٤) عن خيبة أملها إزاء التأخير في نشر تقريريها العلميين عن سنة ٢٠٠٦ وسنة ٢٠٠٨، وكل منهما يتضمّن عدة مرفقات علمية، إمّا أصبحت بالية عند نشرها أو لم تُنشَر حتى الآن. ويتضمّن أحد المرفقات الثلاثة بالمجلد الثاني في تقرير اللجنة عن سنة ٢٠٠٨ تحديثاً للآثار الصحية الناجمة من الإشعاع بسبب حادثة تشيرنوبيل، التي كان لا بد من نشرها تماماً قبل قدوم الذكرى الخامسة والعشرين على الحادثة في نيسان/أبريل ٢٠١١.

١٠ - واختتم قائلاً إذا كان للجنة العلمية أمنية الآن، فلا بد أن تكون هي إمكان اكتشاف بصمة السرطان الإشعاعي السبب.

١١ - **السيد وندسور** (أستراليا): طلب إلى رئيس اللجنة العلمية أن يؤكّد ما تناهى إلى فهمه الخاص أنه عندما أزيلت البيانات الكندية المشوّهة من الحسابات الواردة في دراسات الوكالة الدولية لبحوث السرطان، جاءت النتيجة أن صارت الآثار الصحية بين أولئك العاملين في الصناعات الذرية أكثر مواءمة مع تلك الآثار بين الناجين من القنبلة الذرية.

١٢ - **السيد جنتنر** (كندا): قال إن هذا بالفعل هو الشيء المتوقّع، بيد أنه لا يمكن القول بذلك مع اليقين المطلق حتى يتم التصحيح التام للبيانات، وهو ما قد يستغرق أربع إلى خمس سنوات. ومع ذلك، فإن الأسباب الداعية إلى عدم تصديق البيانات تعتبر أسباباً متينة، وزيادة على ذلك، لم تظهر مخاطر زائدة كأعراض على عمال آخرين في نفس الميدان في كندا، لم يكونوا جزءاً من الدراسة المعنية.

١٣ - **السيد زدوروف** (بيلاروس): أكّد على ضرورة إصدار التقرير المستوفى بما استجد في الوقت المناسب فيما يتعلّق بالذكرى الخامسة والعشرين لحادثة تشيرنوبيل. وأضاف أنه ليس من الواضح سبب بقاء عضوية اللجنة العلمية دون تغيير حتى برغم ازدياد الطلب على الطاقة النووية وصاحب ذلك وقوع بعض الحوادث الضخمة. وبالإشارة إلى استنتاجات اللجنة العلمية بشأن الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٨٥/٦٤، الواردة في التقرير (A/65/46/Add.1)، تساءل كيف يمكن القول بأن عضوية اللجنة الحالية هي أفضل السُبُل لدعم أعمالها الأساسية (الفقرة ١). عندما ذُكر أيضاً (الفقرة ٦) بأن أحد الأعضاء الحاليين لم يقدّم أي مساهمة خلال العشرة أعوام الماضية. وقال إنه يعرب عن تقديره أيضاً لو أمكن الحصول على تعليق بشأن نظر اللجنة العلمية في المؤشرات التي يتعيّن تطبيقها على أعضاء اللجنة والبلدان الستة التي لها صفة المراقب في تحديد الحجم الأمثل للجنة.

١٤ - **السيد جنتنر** (كندا): قال إن النمو في استخدام الطاقة النووية لا يعني أن هناك زيادة متناسبة مع القدرة على تقييم آثارها الصحية. وأضاف أن اللجنة العلمية تحاول تقييمها والاستفادة من الحوادث حيثما وقعت الآثار الصحية، بيد أنها تستطيع القيام بذلك فحسب بمرور الوقت.

١٥ - وأضاف قائلاً إنه فيما يتعلق بعضوية اللجنة العلمية، فإن الجمعية العامة هي التي قررت هذه المسألة، وتوسّعت بمرور السنوات من ١٥ عضواً أصلياً إلى العضوية الحالية حيث تشمل ٢١ عضواً. أما الآراء الخاصة باللجنة العلمية بشأن أفضل الإجراءات التي يتعيّن اتباعها فيما يتعلق بالعضوية، فإنها وُضعت أولاً فيما بين ٢١ عضواً وروجعت بعد تشاور دقيق مع كل عضو ومع البلدان الستة التي لها صفة المراقب - وقد تحدّد ذلك في المرفق بتقرير الأمين العام فيما يتعلق بعدة أمور من بينها عضوية اللجنة (A/63/478).

وقد اتخذت اللجنة الموقف بأنها تؤدّي وظيفتها بشكل فعّال بحجمها الحالي رغم أنها ترحّب من ناحية المبدأ باهتمام بعض الدول في أن تصبح أعضاء بها. وأضاف أن اللجنة اقترحت طرقاً لإدراج هذه البلدان على أساس معايير مثل القدرات المحدّدة على الإسهام في أعمال اللجنة. وقد طلبت اللجنة العلمية، على سبيل المثال، إلى جميع الأعضاء الحاليين والدول الست المتقدمة بطلبات للعضوية أن تحدد من هم المؤلفون من بلدانهم الذين أُدرجوا في قائمة مراجع الخبراء في التقريرين العلميين عن سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. وقال إن المؤشرات التي وضعتها اللجنة تعتبر أصعب من أن تطبَّق: وأُرسلت رسائل إلى خمسة بلدان لم تحضر الدورات الأخيرة ولم يردّ سوى بلد واحد. وأضاف أن الاستبيانات السنوية المُرسلة إلى أعضاء اللجنة العلمية تعتبر هامة جداً، ووُجد أن بعض الأعضاء لم يقوموا إطلاقاً بإعادة الاستبيانات. ويجري فحص جميع البيانات ذات الصلة في محاولة لوضع أفضل الإجراءات للتعامل مع مسألة العضوية.

١٦ - واستطرد قائلاً إن اللجنة العلمية تمارس أعمالها بتوافق الآراء، وقد ذكر جميع الأعضاء الحاليين أنهم مهتمون بالانتماء إلى اللجنة. وسوف يطلب القرار التالي ذو الصلة الذي سيصدر من الجمعية العامة، إجابات من الدول بشأن المسألة، وينبغي أن يتضمّن التقرير التالي الصادر من اللجنة العلمية هذه الإجابات. وقال إنه يفضّل أن يدع العملية لتجد حلاً في سنة ٢٠١١.

١٧ - **السيدة ديمان** (بلجيكا): تكلمت بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المرشّحة للانضمام كرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود؛ بالإضافة إلى أرمينيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فأكّد على أهمية الدور الذي تؤديه لجنة الأمم المتحدة العلمية المعنية بآثار الإشعاع الذري في إمداد المجتمع الدولي بمعلومات عن مصادر الإشعاع المؤيِّن والتعرّض له وآثاره. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤكد على أن التعرّض الطبي للإشعاع الذي يمثل إلى حدٍ كبير أكبر مصدر لتعرّض السكان للإشعاع الاصطناعي إنما يعتبر ذا أولوية دولية فيما يخص الحماية من الإشعاع. ويرحّب الاتحاد الأوروبي بتقرير اللجنة العلمية ويشيد بالتقرير العلمي الذي يعرض موجزاً يذكر فيه آثار الإشعاع المنخفض الجرعة على الصحة.

١٨ - وبعد أن أشارت إلى أن المجلد الأول من التقرير ''مصادر الإشعاع المؤيّن وآثاره'' الذي اعتمدته الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٨، نُشِر في تموز/يوليه ٢٠١٠، قالت إن التأخير في نشر تقارير اللجنة العلمية أمر يؤسف له. ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى أن يُنشَر في الوقت المناسب المجلد الثاني في أواخر ٢٠١٠، أي قبل مناسبة الذكرى الخامسة والعشرين في نيسان/أبريل ٢٠١١ لحادثة تشيرنوبيل المأساوية، نظراً لأن هذا المجلد يتضمن مواد جديدة بشأن الحادثة. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يحيط علماً باستراتيجية اللجنة العلمية المتعلقة بتبسيط إجراءات جمع وتحليل ونشر البيانات المقدمة من الدول الأعضاء والمنظمات الدولية وزيادة اهتمام المنظمات الدولية المختصة بالتعاون مع اللجنة العلمية. ويعيد الاتحاد الأوروبي التأكيد على مواصلة استعداد دوله الأعضاء تقديم جميع المعلومات الجديدة ذات الصلة إلى اللجنة العلمية من أجل فحصها، وهو يرحّب ويشجّع على موالاة التعاون الوثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٩ - وأضافت قائلة إن الاتحاد الأوروبي يحيط علماً بالإضافة الواردة بالتقرير والتي تركّز على مسألة العضوية وعلى نظرات اللجنة العلمية حول الكيفية التي يمكن للأعضاء أن يسهموا بها على أفضل وجه في ضمان كفاءة وفعالية أعمالها. ويتطلّع الاتحاد الأوروبي إلى مشاركة بيلاروس وفنلندا وباكستان وجمهورية كوريا وإسبانيا وأوكرانيا كبلدان لها صفة المراقب في الدورة الثامنة والخمسين للجنة

العلمية. وهو يتطلع أيضاً إلى تقرير الأمين العام بشأن المعايير الموضوعية والمؤشرات التي يتعيّن تطبيقها لتحديد العضوية. وينبغي أن يسهم التقرير في مناقشة شاملة لمعالجة كيف يمكن للفرقة العلمية تقديم المساعدة لها لتحقيق مزيد من الكفاءة، تماشياً مع زيادة الاهتمام بأنشطة اللجنة وبالمعوّقات الخاصة بميزانيتها.

٢٠ - **السيد براتس** (البرازيل): تكلّم بالنيابة عن الدول الأعضاء والدول المنتسبة في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، فقال إن دول السوق المشتركة هذه تحيط علماً ببحوث اللجنة العلمية بشأن آثار الإشعاع المنخفض الجرعة على الصحة، والآثار الوراثية وحدوث أمراض سرطان وأمراض أخرى غير سرطانية. وقال إن بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي تقبل قرار اللجنة العلمية بأن تواصل بحوثها في دورتها الثامنة والخمسين، ولا سيما فيما يتعلق بإمكانية عزو آثار التعرّض للإشعاع على الصحة بين جموع السكان والأفراد، ولتقديم تقريرها في الدورة السادسة والستين للجمعية العامة.

٢١ - وأضاف قائلاً إن بلدان السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي تشعر بالقلق حول القضايا العملية التي طرأت فيما يخص دورات اللجنة العلمية في السنوات الأخيرة، وكذلك بالنسبة للتأخير في نشر تقاريرها. وأشادت بلدان السوق بجهود أمانة اللجنة العلمية لتصرفها بسرعة في نشر وثائق ذات جودة رفيعة تتعلق بالدورة الحالية، ونوّهت مع الارتياح بأن منصباً إضافياً أنشئ في الأمانة، وتود هذه البلدان أيضاً أن تعيد التأكيد على أهمية ضمان تقديم دعم ثابت ودائم ومنتظم إلى اللجنة العلمية لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها. واستطرد قائلاً إن التبرعات المقدمة إلى صندوق استئماني عام أنشأه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعتبر ذات أهمية، بيد أن الأموال من خارج الميزانية لن تحلّ المشكلة الأساسية. ولا بد من إيجاد حل سريع ودائم لأزمة الميزانية وكذلك للأزمة الإدارية لدى اللجنة العلمية.

٢٢ - ومضى قائلاً إنه لا ينبغي أن تؤثر المناقشات بشأن عضوية اللجنة العلمية على الأعضاء الحاليين الذين رسخت جيداً مساهماتهم والتزاماتهم طوال سنوات كثيرة. ويجب أن توضع اللجنة العلمية على قدم المساواة المالية السليمة قبل إيلاء الاعتبار إلى توسيع عضوية اللجنة. ويجب اختيار الأخصائيين العلميين الذين يمثلون الدول الأعضاء في المجموعات الإقليمية على أساس التوزيع الجغرافي العادل للمشاركة في مداولات اللجنة، ليس هذا فحسب، بل أيضاً المشاركة في المكتب.

٢٣ - **السيد وندسور** (أستراليا): قال إن وفده يرحّب بإنشاء وظيفة علمية إضافية في الأمانة، وهي وظيفة سوف تقدّم مساعدة لأعمال اللجنة العلمية من خلال تحسين الدعم لأنشطتها. وأضاف أن اللجنة العلمية إنما تضطلع بأعمالها بفعالية فحسب بسبب التبرع العيني الضخم من الدول الأعضاء، التي قدمت جماعياً ما يزيد على ١٠٠ خبير علمي للمشاركة في الاجتماعات السنوية دون أن تتحمل عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً أية تكاليف في هذا الشأن. وترحّب أستراليا بحضور مراقبين في دورات اللجنة العلمية. وترحّب كذلك بالترتيبات الأخرى من أجل الاعتماد على الخبرة الفنية الدولية، حسب الاقتضاء، مثل مختلف الترتيبات الثنائية. أما القرارات بشأن عضوية اللجنة العلمية فينبغي أن تستند إلى المعرفة المستدامة في طائفة عريضة من المسائل في ميدان مستويات الإشعاع وآثاره. ويعتَبر الإنجاز الفعّال والسريع للتقييمات العلمية غاية في الأهمية.

٢٤ - وبعد أن أشار إلى أن أول تقريرين موضوعيين أصدرتهما اللجنة العلمية وعُرضا على الجمعية العامة في سنتي ١٩٥٨ و ١٩٦٢، وضعا الأسس العلمية التي جرى عليها

التفاوض بشأن معاهدة الحظر الجزئي للتجارب التي تمنع إجراء تجارب الأسلحة النووية في الغلاف الجوي ثم التوقيع عليها في سنة ١٩٦٣، قال إنه شيء محزن، بيد أنه من الملائم، أن يشمل القرار الذي يتعيّن اعتماده أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة اعترافاً بالآثار الجارية للتجارب النووية التي تشهدها جزر مارشال. وأضاف أن أستراليا ترحّب بقوة بالدعوة الموجّهة في الدورة الحالية إلى الأمين العام بأن يقدّم تقريراً إلى الجمعية العامة، في حدود مواردها القائمة، في دورتها السادسة والستين بشأن آثار الإشعاع الذري في جمهورية جزر مارشال، مع مراعاة التحليل الذي أجراه خبراء معترف بهم، بما في ذلك اللجنة العلمية، والدراسات المنشورة من قبل بشأن الموضوع. ولا زال توجد بعض الأعمال التي يتعيّن القيام بها بشأن مشروع القرار، بيد أنه واثق أنه سيتم التوصّل إلى نص بتوافق الآراء وسوف يعتَمد بعد ذلك.

٢٥ - **السيدة هرنانديز توليدانو** (كوبا): أشارت إلى أنه لا يزال هناك ٠٠٠ ٢٦ سلاح نووي في العالم، وأعادت التأكيد على التزام كوبا الصارم بحظر جميع الأسلحة النووية والقضاء عليها، والتأكيد على معارضة كوبا لاستعمال القوة النووية للأغراض السلمية.

٢٦ - وبعد أن شددت على أهمية أعمال اللجنة العلمية كمصدر للمعلومات الموثوقة وغير المنحازة بشأن مسائل تتصل بالإشعاع الذري، قالت إن التعاون بين اللجنة العلمية والدول الأعضاء والمنظمات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة يعتبر بالغ الأهمية وينبغي مواصلته وتعزيزه. وقد قدّمت كوبا مساعدة هامة إلى أوكرانيا لتخفيف آثار حادثة تشير نوبيل، وينفِّذ البلدان برنامجاً لإعادة تأهيل الضحايا وخصوصاً الأطفال. وإضافة إلى العنصر الإنساني في البرنامج، له أثر علمي هام، حيث أنه مكّن من الحصول على بيانات أوّلية بشأن تلوث الأطفال في مناطق تأثرت بالحادثة. وقد وُزّعت البيانات في اجتماعات علمية واستخدمتها كذلك منظمات وهيئات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة العلمية.

٢٧ - واستطردت قائلة إن كوبا كان من دواعي سرورها أن تنظر اللجنة العلمية في توسيع نطاق عضويتها. وينبغي أن يتم تحليل الطلب المقدّم من ست دول أعضاء للانضمام إلى اللجنة العلمية وحسمه في أقرب وقت مستطاع.

٢٨ - **السيد بيغ** (باكستان): أشار إلى أن باكستان قد حضرت الدورة السابعة والخمسين للجنة العلمية بصفة مراقب، وقال إن باكستان لديها نصف قرن من الخبرة في تسيير مرافق الإشعاع والمنشآت النووية، بما في ذلك مفاعلات الأبحاث ومحطات نووية لتوليد الكهرباء. وقد ساهمت باكستان في الاستقصاء العالمي الذي وضعته اللجنة العلمية بشأن استخدام الإشعاع الطبي وحالات التعرّض له في سنة ٢٠٠٦. إضافة إلى ذلك، نُشرت ورقتا بحث علميتان مقدمتان من باكستان في المجلات العلمية الدولية وقد أشير إليها في تقرير أصدرته اللجنة العلمية. وشاركت باكستان أيضاً في دراسات دولية أخرى وبدأت برنامجاً لتقييم جرعات الإشعاع التي يتعرض لها مرضى في الإشعاع التشخيصي وكذلك في علم الأشعة التشخيصية وكذلك من أجل التدخل الطبي. وقال إن علماء باكستان يعملون في دراسة مصادر المواد المشعّة التي تحدث بشكل طبيعي في البلد.

٢٩ - واستطرد قائلاً إن أعمال اللجنة العلمية سوف تزداد نظراً لأن استخدام الإشعاع في الحياة اليومية يتوسّع. فالارتقاء بالمعرفة ونشرها على نطاق أوسع بشأن الإشعاع المؤيّن وآثاره على الأشخاص وعلى البيئة يعتبر بالتالي أمراً لازماً. وقال إنه يتعيّن استغلال الخبرة الفنية الواسعة القائمة الآن في العالم لإثراء أعمال اللجنة العلمية. وبناءً على ذلك يعتَبر التوسّع في اللجنة العلمية أمراً ضرورياً. زيادة على

ذلك، توسّعت عضوية الأمم المتحدة منذ سنة ١٩٧٣، في حين أن اللجنة العلمية لم تتوسّع وهي الآن ممثلة بجزء أصغر بكثير من عضوية الأمم المتحدة مما كانت عليه في سنوات سابقة.

٣٠ - ومضى قائلاً إن هناك نقطة أخرى تستحق الاهتمام وهي الاختلال في التوزيع الجغرافي العادل في عضوية اللجنة العلمية. ولتصحيح هذا الوضع، تناول قرار الجمعية العامة ١٠٩/٦١ مسألة إحداث زيادة في عضوية اللجنة العلمية وحدد أجلاً زمنياً بالنسبة لجميع الدول الأعضاء للإعراب عن نيتها أو اعتزامها الانضمام إلى اللجنة العلمية. وقال إن باكستان وخمس دول أخرى أعربت على النحو الواجب عن هذه النية في حدود الوقت المحدّد. ومنذ ذلك الوقت، حضرت هذه البلدان الدورتين الماضيتين في اجتماعات اللجنة العلمية بصفة مراقبين. وتعتقد باكستان أن اللجنة العلمية ينبغي أن تتوسّع من خلال إدراج ستة مراقبين كأعضاء مكتملي العضوية. وثمة جزء كبير من الآثار المالية لمثل هذا التوسّع جرى تحليله إلى ميزانية معتمدة بالنسبة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١. وقال إن من الصلاحيات الخاصة بالجمعية العامة أن تبت في المسألة فلا يمكن تأجيلها بسبب عقبات مالية، التي تعتبر للأسف مسألة تفسير وصياغة وليست بالضبط مسألة موارد.

٣١ - ومضى قائلاً إن اللجنة العلمية وضعت في دورتها السابعة والخمسين استنتاجات معيّنة بشأن زيادة العضوية، على النحو المذكور في إضافة التقرير (A/65/46/Add.1). وذكر التقرير أن مشاركة علميين من ستة بلدان سيكون مفيداً لأعمال اللجنة العلمية. وذكر التقرير أيضاً أن الأعضاء في اللجنة العلمية ليسوا جميعهم يقدمون مساهمات لأعمالها. فالاستنتاجات الواردة في التقرير بشأن المعايير والمؤشرات تعتَبر بالتالي لا سند لها. زيادة على ذلك، وُضِعت الاستنتاجات دون مشاركة المراقبين، على النقيض مما ورد في الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٨٥/٦٤.

٣٢ - **السيد زدوروف** (بيلاروس): قال إن بيلاروس تشعر بالغبطة لأنها استطاعت المشاركة بصفة مراقب في الدورتين السادسة والخمسين والسابعة والخمسين للجنة العلمية، وبالتالي أظهرت التزامها بمعايير العضوية، وتتطلّع إلى أن تصبح عضواً كاملاً. وأشار إلى أن بيلاروس، بوصفها البلد الذي عانى أسوأ المعاناة من حادثة تشيرنوبيل، لديها خبرة لا تضاهى في التعامل مع آثار الإشعاع وقد نفّذت بحوثاً مستفيضة في هذه الآثار على الصحة البشرية وعلى البيئة معاً. ومن بين الطائفة العريضة من أنشطة البحوث التي تموّلها الدولة، وجّه الاهتمام بصفة خاصة إلى برنامج الدولة المعني بتشيرنوبيل، وفي إطاره جرى رصد ٢٤ مليون دولار أمريكي للبحوث العلمية، وأعرب عن الأمل بالتالي في أن تساهم بيلاروس مساهمة كبيرة في أعمال اللجنة العلمية.

٣٣ - وأضاف قائلاً إنه رغم أنه يرحّب بالقرار الرامي إلى تطوير المعايير الموضوعية والشفافة بالنسبة لعضوية اللجنة العلمية، والتي يتعيّن أن تُطبّق بشكل عادل على الأعضاء الحاليين وفي المستقبل على حدٍ سواء، أعرب عن أسفه أن التقرير بشأن تطبيق هذه المعايير لم يقدَّم في الوقت المناسب لتنظر فيه الجمعية في دورتها الحالية، وقال إنه يحيل وجهة نظر وفده إلى أن الطلب الخاص بمعايير العضوية ينبغي إعادة النظر فيه على أساس منتظم، وبالتالي تعزيز شفافية أعمال اللجنة العلمية.

٣٤ - **السيد بيغ** (الهند): قال إن بلده يدعم أعمال اللجنة العلمية وسوف يفحص بدقة المسائل السياسية المعنية في مراجعة عضويتها. وقد أعربت ست دول أعضاء في الأمم المتحدة عن رغبتها في أن تصبح أعضاء وهذه الدول تشارك بصفة مراقبين منذ سنة ٢٠٠٨، وفقاً لقرار الجمعية العامة

٦٢/١٠٠. وقال إن أعضاء اللجنة العلمية نظروا، أثناء إجراء مناقشات غير رسمية عُقدت وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٣/٨٩، في عدة خيارات من أجل مراجعة العضوية، ومنها ما يلي: استمرار صفة المراقب بالنسبة للدول الست المعنية؛ وعضوية دائمة وبالتناوب جزئياً؛ ووجود وفود مختلطة استناداً إلى تفاهمات إقليمية؛ وبعض الأعضاء لا تشارك في الدورات بانتظام أو اختيار عدم العضوية. وفي هذا الصدد، ترغب الهند في أن توضّح أنها لا يمكن أن توافق على مشاركة عضويتها مع دولة أخرى على أساس التمثيل الإقليمي.

٣٥ - ومضى قائلاً إن العضوية الحالية جرى تقييمها استناداً إلى معايير وُضعت في مناقشات غير رسمية، من بينها حضور الدورة والاستجابة بالرد على الاستقصاءات بشأن التعرّض والورقات العلمية المنشورة في تقريري اللجنة العلمية سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨ إلى الجمعية العامة. وقد طُلب إلى البلدان الستة التي لم تستوف هذه المعايير أن تقدّم بيانات بشأن قوتها العلمية وإسهاماتها في أعمال اللجنة العلمية. وقد كانت الهند واحداً من تلك البلدان التي طُلب إليها أن تقدّم عرضاً بيانياً ذلك لأنها حتى لو أثبتت قدراتها العلمية، فإنها لم تقدّم البيانات المطلوبة من استقصاءات اللجنة العلمية بالنسبة لتقارير السنوات ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٨. وقد ذكر ممثل الهند في اللجنة العلمية أثناء تقديم بيانه أنه بالرغم من أنه يوافق على المعايير، فإنها تتجاوز ولاية اللجنة العلمية لإفراد أية دولة، كما أن مسألة العضوية في كل الاحتمالات تعتبر مسألة سياسية. وقد طُلب إلى الدول الست التي تتمتع بصفة المراقب والراغبة في الانضمام إلى اللجنة العلمية أيضاً أن تقدّم بيانات إرشادية في الدورة السابعة والخمسين.

٣٦ - ومضى قائلاً إن السبب الأساسي أن الهند لم تردّ على الاستقصاءات المقدمة من اللجنة العلمية هو أن أشكال هذه الاستقصاءات ليست مقبولة. فتوقّعات اللجنة العلمية بشأن جمع البيانات تعتبر مفهومة، بيد أن الدول ليست جميعها تستطيع المشاركة على الفور أو على المستوى المطلوب. فالمعلومات بشأن الإشعاعية المنبعثة من مختلف أنواع المفاعلات، رغم إمكانية كونها جيدة الحدود التنظيمية، قد تخلق خوفاً غير ضروري بين عامة الجمهور. زيادة على ذلك، قد تقرِّر الدول الأعضاء ذات السيادة منع بعض المعلومات بالنسبة لمصالحها الخاصة بالأمن القومي. وهذه العوامل ينبغي أخذها في الحسبان عند النظر في المسألة.

٣٧ - وأضاف قائلاً إن الهند تؤيد بقوة برنامج العمل الجديد للجنة العلمية، الذي يتناول عدة مجالات ذات اهتمام متجدد، من بينها مظاهر عتمة عدسة العين المستحثّة بالإشعاع ومخاطر السرطان نتيجة الإشعاع المنخفض الجرعة وإشعاع معدلات الجرعات المنخفضة. وفي حين تشير بعض الدراسات إلى وجود مخاطرة موجبة بالسرطان عقب التعرّض لجرعات منخفضة، تشير دراسات أخرى في كيفية اتصال مستويات مرتفعة من الإشعاع الطبيعي في كيرالا بتشوّهات خلقية في المواليد وتقييمات خاصة بأخطار السرطان بين جموع السكان المعرّضين لإشعاع طبيعي مرتفع في الهند والصين، إلى خطورة متزايدة بسبب التعرّض. ومما يدعو للارتياح ملاحظة أن اللجنة العلمية، في حين تواصل تحليل البيانات العالمية بشأن مصادر التعرّض للإشعاع وآثاره، إنما تعالِج أيضاً مسائل محددة يمكن نشر وثائق علمية عنها في وقت قصير.

٣٨ - واختتم قائلاً إن الهند تؤيّد مشروع القرار بشأن آثار الإشعاع الذري وتوصي بضرورة توفير موارد مالية كافية من أجل الأداء الفعّال للجنة العلمية.

٣٩ - عاد السيد شيبازيو (زمبابوي) إلى رئاسة الجلسة.

٤٠ - **السيدة فنتورا** (كندا): قالت إن كندا كانت تشارك بشكل ناشط في أعمال اللجنة العلمية منذ بدء تكوينها. وقد

أقرت اللجنة العلمية نشر عدد من التقارير العلمية الهامة في سنة ٢٠٠٩ وأيدت الجمعية العامة برنامج عملها الذي يتناول مواضيع جديدة للدراسة. وتواصل أنشطة اللجنة العلمية، وخصوصاً أعمالها فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية، إظهار دورها الهام في تقديم تقييمات علمية موثوقة بشأن مصادر الإشعاع الذري وآثاره. وتعتبر المعلومات التي تقدمها أداة هامة للغاية في السماح للمنظمات غير الحكومية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحكومات الدول الأعضاء ومستخدمي الطاقة النووية في تقييم أخطار الإشعاع ووضع معايير مناسبة للسلامة والحماية.

٤١ - وفي ضوء حقيقة أن عدداً من البلدان الإضافية أعربت عن اهتمامها في أن تصبح أعضاء في اللجنة العلمية، طالبت بوضع معايير لتقييم قدرة الدول الأعضاء على المساهمة. وتدعم كندا مشاركة البلدان الستة المرشّحة في الدورة الثامنة والخمسين بصفة مراقبين وتتطلّع للأمام إلى مواصلة إسهامها الإيجابي في أعمال اللجنة العلمية. وهي ترحّب بإنشاء وظيفة فنية جديدة من أجل أمانة اللجنة العلمية استجابة إلى الشواغل المُعرَب عنها في تقريري الدورتين الخامسة والخمسين والسادسة والخمسين.

٤٢ - وأضافت قائلة إن كندا واثقة بأن مشروع القرار سوف يستند إلى الجهود السابقة الرامية إلى المساعدة على تعزيز وتنشيط اللجنة العلمية وفي الوقت نفسه السماح بإجراء مزيد من النقاش حول مسألة العضوية. واختتمت قائلة إنها تحث جميع الدول الأعضاء على اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

٤٣ - **السيد سيلك** (جزر مارشال): قال إن بلده، أثناء وضعها كإقليم تحت وصاية الأمم المتحدة كان هو الموقع رقم ٦٧ للتجارب النووية في الغلاف الجوي على نطاق واسع في الفترة ما بين ١٩٤٦ و ١٩٥٨. وقد خلّفت التجارب تركة معقّدة من الآثار، من بينها أن مجتمعات محلية لا تزال في المنفى، وقضايا خطيرة توارثتها الأجيال وسُمِعَت وتم الفصل فيها لكنها لا تجد من يلبّي مطالباتها بالتعويض. وفي ١ آب/أغسطس ٢٠١٠، عيّنت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة موقع بيكيني أتول باعتبار ذلك موقعاً للتراث العالمي فيما يتعلق بالدور الذي لعبته التجارب هناك في تشكيل ثقافة عالمية في النصف الثاني من القرن العشرين.

٤٤ - وأضاف قائلاً إن جزر مارشال، قدّمت التماساً في سنة ١٩٥٤ إلى الأمم المتحدة لطلب توقّف إجراء المزيد من التجارب، موضحة أن التعرّض للمواد المشعّة خطير، ليس هذا فحسب بل أيضاً لأن المجتمعات المحلية المشرّدة أصبحت تشعر باليأس نتيجة ترحيلها من ديارها. وعندئذ أذنت الأمم المتحدة بوضوح بإجراء مزيد من الاختبار في قرارين في ١٩٥٤ و ١٩٥٦ مع تقديم طائفة من التأكيدات المحدّدة إلى شعب جزر مارشال.

٤٥ - ومضى قائلاً إنه من الأهمية الإقرار بطائفة الإجراءات التي اتخذتها السلطة القائمة بالإدارة، وهي الولايات المتحدة، وتأكيد الالتزام الثنائي الجاري حالياً. بيد أن آثار الإشعاع الذري تعتبر أعقد بكثير مما كان متوقّعاً أصلاً وأصبحت عاملاً يحدد الهوية الوطنية لسكان جزر مارشال. وأضاف أن هناك مسائل معلّقة هامة تتطلب الاستجابة المناسبة وردّ الحق لأصحابه. وفي هذا الصدد، تدعو جزر مارشال الولايات المتحدة إلى النظر في الالتماس الخاص بتغيُّر الظروف. وثمة حاجة أيضاً إلى مزيد من الاستجابة المركّزة والمحدّدة بشأن الجوانب المتعددة الأطراف للمسألة، نظراً لأن المجتمع الدولي يتحمل أيضاً مسؤولية ائتمانية.

٤٦ - وأردف قائلاً إن جزر مارشال ترحّب بتوافق آراء الدول الأعضاء بشأن مشروع القرار، الذي يدعو إلى إصدار تقرير من الأمين العام بشأن آثار الإشعاع الذري في جزر

مارشال، مع مراعاة آراء الخبراء، بما في ذلك اللجنة العلمية، والتي ترقى إلى أهم معالجة للقضية في الأمم المتحدة فيما يزيد على ٥٠ سنة. وسيكون التقرير فرصة أمام الأمم المتحدة للنظر في تحليل محايد للمسائل العلمية، وكثير منها قد يرتبط بآثار التعرّض للإشعاع القاعدي، رغم أن هناك حاجة إلى معلومات تؤدّي إلى تفاهم شامل لآثار الإشعاع الذري على جزر مارشال للنظر فيها.

٤٧ - **السيد تسيمباليوك** (أوكرانيا): أشاد باللجنة العلمية لإسهامها المفيد في توسيع فهم الإشعاع المؤيّن وللوفاء بولايتها مع سلطة علمية واستقلالية. وثمة حاجة إلى تجميع المعلومات عن الإشعاع الذري والإشعاع المؤيّن وتحليل آثاره على الإنسان وعلى البيئة، وخصوصاً لأن تعقّد هذه المعلومات قد ازداد بدرجة كبيرة في السنوات الأخيرة. وبدون أعمال اللجنة العلمية، لا يمكن تحقيق الانسجام الدولي الضروري بشأن مسائل السلامة. وقد يمثّل القرن الحادي والعشرون تحديات أكثر، وينبغي أن تجعل اللجنة العلمية نفسها وأعمالها معروفة بشكل أفضل.

٤٨ - ومضى قائلاً إن تقدماً أُحرِز بشأن مسائل مثل تقييم مستويات الإشعاع من إنتاج الطاقة وآثارها على صحة الإنسان والبيئة، والحدّ من عدم اليقين في تقدير خطورة الإشعاع، وعزو الآثار الصحية للتعرّض للإشعاع وتحديث منهجية تقدير التعرّض الناجم الشحنات المتأتية من المنشآت النووية. وقال إن أوكرانيا ترحّب بوجه النظر الخاصة بمقترحاتها وبياناتها في المرافق الثلاثة المنشورة في سنة ٢٠٠٩، والتي تُظهر إيلاء مزيد من الاهتمام إلى التعرّض المهني، والتعرّض إلى المواد المشعّة الحادثة بشكل طبيعي وإجراءات التشخيص الجديدة.

٤٩ - واستطرد قائلاً إن اللجنة العلمية ما فتئت تشارك منذ البداية في تقييم التعرّض للإشعاع والآثار الصحية لحادثة تشيرنوبيل وأثرها على الأجيال القادمة. ولا تزال أوكرانيا ملتزمة بالتعاون مع اللجنة العلمية وجميع الأطراف المعنية بغية مواجهة العواقب والتقليل منها من خلال تفهّم علمي مشترك لأسبابها. وينبغي أن تواصل اللجنة العلمية مشاركتها العملية، وخصوصاً من خلال حساب الجرعات الجماعية للإشعاع، والأعمال التي بدأت أثناء المرحلة التحضيرية لإنشاء هيكل استحكام آمن جديد للاحتواء وسوف يستمر لفترة ٥٠ شهراً أخرى.

٥٠ - وأضاف قائلاً إن أوكرانيا ترحّب بالدعوة الرامية إلى المشاركة بصفة مراقب في أعمال اللجنة العلمية، بيد أنها تلاحظ أن التقييدات المرتبطة بهذه الصفة تحدّ من قدرتها على المساهمة بشكل كبير في المناقشات وفي عملية اتخاذ القرار. ولهذا تأمل أوكرانيا في أن تقر الجمعية العامة عضويتها الكاملة، على النحو المتوخى في قرار الجمعية ٨٩/٦٣.

٥١ - ومضى قائلاً إن اللجنة العلمية تحتاج إلى تمويل إضافي وإلى تعزيز الموارد البشرية بغية الاضطلاع بأعمالها وتنفيذ خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٣. وأضاف قائلاً إن من الأمور المقلقة أنها لا يمكن أن تبدأ عملها بشأن بعض المواضيع بسبب الافتقار إلى الموارد داخل أمانتها. وينبغي أن يعزّز برنامج الأمم المتحدة للبيئة مخصصاته من أجل اللجنة العلمية، نظراً لأنها كانت تتناقص بالأرقام المطلقة في السنوات الأخيرة وهي لا تتناسب مع مسؤوليات اللجنة العلمية، والحاجة إلى تلبية الآثار المالية والإدارية الخاصة بزيادة العضوية.

٥٢ - **السيد حامد** (الجمهورية العربية السورية): دعا في معرض الإشادة باللجنة العلمية للطريقة الموضوعية وذات الكفاءة التي اضطلعت بها بواجباتها، إلى بذل مزيد من الجهود لزيادة الوعي بالآثار الضارة للإشعاع الذري على الصحة والبيئة. وتكلّم بصفته ممثل بلد يدعو إلى استخدام

التكنولوجيات النووية للأغراض السلمية ويعتبر الطاقة النووية كمورد يمكن استخدامه لزيادة التنمية والرفاهية، فأعرب عن قلقه إزاء الجهود الرامية إلى تقييد سُبل حصول البلدان النامية على التكنولوجيات النووية، تحت قناع تطبيق تدابير التحقق وعدم الانتشار.

٥٣ - وأضاف قائلاً إن الجمهورية العربية السورية هي في مقدمة الدول التي تدعو إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط. وفي الواقع إنها قدمت مشروع قرار بشأن الموضوع إلى مجلس الأمن وقد انضمت إلى مختلف المعاهدات الدولية بشأن نزع الأسلحة النووية. وعلى النقيض من ذلك، ما زالت إسرائيل تحتفظ بمخزون من الأسلحة النووية وهي ليست خاضعة لأي رقابة دولية، ولم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وترفض وضع منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبالتالي تشكّل تهديداً للأمن الإقليمي وتقوّض مصداقية الجهود الدولية لنزع السلاح.

٥٤ - وبعد أن أعرب عن بالغ القلق إزاء إمكانية حدوث كارثة كبرى يشكّلها وجود المرافق النووية الإسرائيلية في المنطقة دون فرض أية ضوابط عليها، حثّ المجتمع الدولي على ممارسة الضغط على إسرائيل لوضع جميع منشآتها النووية تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والقضاء على أسلحتها النووية. وقال إن إسرائيل قامت بدفن النفايات النووية في الجولان السورية المحتلة بيد أن المجتمع الدولي ظل ساكناً إزاء المسألة، وبالتالي فشل في أن يرقى إلى مستوى نداءاته من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية. وأخيراً، أكّد على الحاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لتوجيه الاهتمام إلى الآثار الخطيرة للإشعاع الذري.

٥٥ - **السيد سيمانجونتاك** (إندونيسيا): رحّب بالجهود التي تبذلها كندا لضمان أن يُعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. وقال إن إندونيسيا أصبحت عضواً في اللجنة العلمية في سنة ١٩٧٣، وهي لم تتخل أبداً عن التزامها إزاء اللجنة وسوف ترحّب بمزيد من المشاركة.

٥٦ - وأضاف قائلاً إن اللجنة العلمية هي هيئة علمية ويجب عليها، لتكون لها مصداقية من الناحية العلمية، أن تعزّز نشاطها في حين تظل في حدود ولايتها. وأية محاولة لكي تتجاوز هذه الولاية بتقييم أي البلدان ينبغي أو لا ينبغي أن تكون أعضاء، يمكن أن يُفَسّر هذا بأنه محاولة لنشر دعاية عن أعمالها. واختتم قائلاً إن إندونيسيا على استعداد للمشاركة في المشاورات البنّاءة بشأن العضوية في المستقبل أثناء الدورة الحالية والدورات المقبلة للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.